



التوزيع : عام

E/ECWA/XI/12
١٩٨٤ آذار / مارس ٢٩

الأصل : بالإنكليزية

UN ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA

3 MAR 1985

LIBRARY

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة العادية عشرة
١٩٨٤ نيسان / أبريل ٢٦-٢٧
بغداد ، العراق

البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت

التعاون فيما بين البلدان النامية ومع المنظمات الإقليمية

١- بُرَز أثناه الدورة العادمة الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٨٣ ما يشهي الاجماع على وجود أزمة كبيرة لم يسبق لها مثيل قد يكون لها عواقب وخيمة بالنسبة للبلدان النامية (A/38/3 ، الجزء الثاني) ، وتمثل في الكساد العالمي بما له من آثار مدمرة على اقتصاد البلدان النامية، وهو أمر يؤكد من جديد أهمية التعاون فيما بين البلدان النامية ومع المنظمات الاقتصادية، هذا التعاون الذي يوفر الأدوات الأساسية اللازمة لتعزيز الاعتماد الجماعي على الذات في البلدان النامية، وبذلك يخفف من تعرضها للأثار السلبية المشار إليها ويزيد من قدرتها على الالاهم في تحقيق الرخاء الاقتصادي العالمي . وقد أصبح التعاون فيما بين البلدان النامية ومع المنظمات الاقتصادية، بوصفه مفهوما نظريا وعمليا ، محور المناقشات في العديد من الاجتماعات والمؤتمرات المشتركة بين الحكومات حول كيفية التغلب على الصعوبات الاجتماعية - الاقتصادية التي تواجه البلدان النامية .

٢- وتتركز هذه المناقشات حول الحاجة الماسة الى قيام ترتيبات مؤسسية وأليات ادارية تسهم في تحقيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (انظر TCDC/2/14) ، وتعزيز برامج التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية على صعيد التعاون المشترك ما بين الأقاليم (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٦/١٩٨٣)؛ ووضع المنهجيات المناسبة لتشجيع التعاون الأفقي فيما بين البلدان النامية في ميدان البحث العلمي والتكنولوجي (انظر TCDC/2/12) ، والنهوض بالتعاون التقني النوعي فيما بين البلدان النامية (انظر TCDC/F/PTCDC/1) . وتساعد هذه الافكار الجديدة على توسيع نطاق نشاطات التعاون فيما بين البلدان النامية؛ غير أنه تبين في اجتماع اللجنة الرفيعة المستوى المنعقد في حزيران / يونيو ١٩٨٣ لاستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، أن الجهود التي قامت بها الوكالات واللجان الاقتصادية والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظمة الام المتحدة لتعزيز ودعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية خلال فترة السنتين ١٩٨٣-١٩٨١ ، لم تحقق سوى قدر متواضع من النجاح (انظر TCDC/3/7) .

٣- نظرا لبطء التقدم المحرز في أنشطة التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، قامت لجنة البرنامج والتنسيق وللجنة التنسيق الادارية في تموز / يوليو ١٩٨٣ بمناقشة هذا الموضوع في الاجتماع الثامن عشر، من سلسلة اجتماعاتها المشتركة ، واستنادا الى توصيات ونتائج الاجتماع المشترك، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في الفقرة الخامسة من منطوق قراره رقم ٥٠/١٩٨٣ المؤرخ في ٢٨ تموز / يوليو ١٩٨٣

" دعوة الأمين العام والوكالات المتخصصة وهيئات الام المتحدة الى القيام، في ضوء ولاياتها ، بايلاً اهتمام خاص لتقدير قدراتها وامكانياتها من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، والتي القيام حسب الاقتضاء ، باقتراح الطرق والوسائل اللازمة لتعزيز ما تضطلع به من أنشطة في هذا المجال في كل منها ، والتي أداء دور فعال في دعم جهود البلدان النامية في تنفيذ برامج التعاون الاقتصادي فيما بينها ، اسهاما منها في بلوغ اهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الام المتحدة الانمائي الثالث ، "

أولاً - النشطة الترويجية التي تضطلع بها اللجنة في مجال التعاون الاقتصادي والتكنى فيما بين البلدان النامية على الصعيد الاقليمي

٤- النشاطات الترويجية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية هي تلك النشاطات التي تتضمن تقاسم أو تبادل الموارد التقنية والمهارات والقدرات بصورة طوعية وارادية بين بلدان أو أكثر من البلدان النامية من أجل تنميتهما بصورة مفردة أو مترادفة. وتتولى البلدان النامية ذاتها بصورة أساسية اتخاذ العبادرة في هذه النشطة وتنظيمها وادارتها، ويقتصر دور التمويل وغيره من مدخلات المشاريع التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو، وكذلك أرقام التخطيط الارشادي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، على الدعم والمساندة. والجدير باللاحظة، في هذا الصدد، أن النشطة الترويجية القصيرة الأجل للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية تهدف إلى تحديد الفرص المتاحة لهذا التعاون وتقديم المشورة بشأن الأساليب اللازمة لصياغة المشروع. أما النشطة التنفيذية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية فهي تلك النشطة الانمائية التي تتفق مع المعايير المذكورة أعلاه، والتي من المتوقع أيضاً أن تتولى الحكومات تنفيذها بأقل قدر ممكن من المساعدة من أطراف ثلاثة حسب الضرورة.

٥- يتميز دور الاكوا في أنشطة التعاون الاقتصادي والتعاون التقني بأنه دور ترويجي وتنسيق في أساسه. ويتم تنفيذ هذه النشطة في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنين وفي سياق العطيات المطلوبة من موارد خارجية عن الميزانية؛ ويتم تنفيذها أيضاً على الصعيدة الإقليمية والإقليمية وشبه الإقليمية*. وفي إطار العبادى، التوجيهية الواردة في الفقرة ٤ أعلاه قالت الأمانة التنفيذية للأكوا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير لعام ١٩٨٣ ، بتعزيز وتنسيق النشطة التعاونية التالية على الصعيدة الثلاثة:

- (أ) النشاطات المتعلقة بالخدمات الاستشارية والتدريب؛
- (ب) التنسيق والتواوُم بين النشاطات البحثية والتنفيذية؛
- (ج) نشاطات تبادل المعلومات؛
- (د) التنسيق في مجال الدعم المالي لأنشطة التعاون الثنائي فيما بين البلدان النامية؛
- (هـ) النشاطات المتعلقة بالمنشورات والاجتماعات والحلقات التدريبية والندوات.

* بشأن مسألة التعاون مع المنظمات الإقليمية يرجى الرجوع إلى الوثيقة E/ECWA/XI/CP/4 المعدة تحت البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت للجنة الدائمة للبرنامـج.

ألف - بناً الهياكل المؤسسية عن طريق تقديم الخدمات الاستشارية والتدريب

٦- بموجب برنامجها العادل للخدمات الاستشارية الإقليمية، قامت اللجنة بتقديم الخدمات إلى الدول الأعضاء فيها، في مجالات عديدة شملت التخطيط الإنمائي، والإدارة المالية، وتنمية الموارد البشرية، وتحديد المشاريع الصناعية، وصياغة وتقديم مسوح الأسر، والحسابات القومية، والاحصاءات الاقتصادية. كما قامت اللجنة، بوصفها وكالة تنفيذية أو وكالة مشاركة، برصد مشاريع المساعدة التقنية التي تدعى الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة في المنطقة أو بتقديم الدعم الفني لها. وتشمل هذه المشاريع مجالات الاحصاء، والديموغرافيا، والتصنيع، والهندسة الميكانيكية. وتحدف هذه الانشطة وغيرها من النشاطات المتعلقة بمشاريع المساعدة التقنية، التي هي عنصر أساسي من عناصر التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، إلى بناً الهياكل البشرية والمؤسسية الملائمة الازمة للتعدد لمشاكل التنمية في المنطقة. وتزد تفاصيل نشاطات التعاون التقني الذي تضطلع بها الاكوا تحت البند ٦ (أ) من جدول الاعمال الموقت للدورة الحادية عشرة للجنة (انظر الوثيقة E/ECWA/XI/4 Part II) . والجدير بالذكر أنه في عملية تنفيذ مشاريع وطنية أو إقليمية وكذلك عند تقديم خدمات استشارية، فإن اللجنة تسعى لاستخدام خبراء من البلدان النامية مما يساعد على نقل الخبرة الفنية من بلد إلى آخر من البلدان النامية. وهذا يتطلب عادة موافقة البلد المعنى على اعارة خدمات الخبير المطلوب إلى البلد الآخر.

٧- في مجال التدريب، تم الاضطلاع بنشاطات عديدة أذ تم، على سبيل المثال، ايفاد بعثة رسمية مشتركة بين الغاو والاكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ إلى أربعة بلدان هي العراق والكويت، ومصر والسودان ليد "العمل في تقييم احتياجات التدريب في مجال التخطيط الزراعي وتحليل المشاريع، ولتحسين برنامج تدريب إقليمي لدعم الجهود القائلة للمعاهد الوطنية للتخطيط والمعاهد الإقليمية والوكالات الدولية. وبالمثل، تم إعداد ورقة عن تدريب الملاكات الازمة لتنمية وتطوير المستوطنات البشرية لتقديمه إلى المؤتمر الأول للانسان والتعمير المنعقد في عدن في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ . كما قدمت الأمانة التنفيذية دعما تقنيا وساعدات فنية إلى مشاريع عديدة من بينها مشاريع تتعلق بالمرأة، ومن بين المشاريع ذات الأهمية الخاصة في هذا المجال المشاريع المتعلقة باكتساب مهارات الصيانة الازمة للأجهزة الكهربائية (الأردن) والتدريب في مجال انتاج مواد الاتصال ووسائل الایضاح السمعية والبصرية الازمة للبرامج الارشادية المتعلقة بالمرأة في منطقة الاكوا .

بـ١ـ التنسيق والموامة بين النشاطات البحثية والنشاطات التنفيذية

٨- يشكل التعاون فيما بين البلدان النامية عنصراً أساسياً من عناصر البرامج الرئيسية للجنة سوا، ما كان منها موجهاً للبحث أو ناً طبيعة تنفيذية. وقد اتخذت الأمانة التنفيذية الخطوات اللازمة لتوسيع الروابط بين نشاطاتها البحثية التنفيذية وزيارة فعالية نشاطاتها المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وذلك داخل هذا الإطار وبما يتفق مع قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٣/٥٠ الذي يدعى الأمين العام، في الفقرة الثانية منه، إلى "أن يضمن في تطبيق التحليل البرنامجي المشترك بين المنظمات لأنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون الاقتصادي والتقني، المقرر أن تستعرضه لجنة البرنامج والتنسيق وللجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٨٢، إسلام" الوعاء الواجب للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة في سبيل تنفيذ برنامج عمل كاراكاس، وفقاً للقرارات التي اعتمدتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة".

٩- تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٩٨٣/٥٠، وبالتعاون مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، تم استعراض قرارات الأكوا، وتم تحديد القرارات التي لها صلة مباشرة بالتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، في إطار البرامج العالمية للأكوا (انظر المرفق). وتولى مكتب تخطيط البرامج والتنسيق (المقر الرئيسي للأمم المتحدة) إدماج هذه القرارات في عملية تطبيق التحليل المشترك للبرامج بين المنظمات على أنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية. وسيقدم تقرير عن هذا الموضوع إلى لجنة البرنامج والتنسيق في اجتماعها التاسع عشر من سلسلة اجتماعاتها المشتركة مع لجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٨٤. وستتمكن هذه العملية، بعد اتمامها، مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من مواصلة تحسين الموامة بين أنشطتها المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وبين الانشطة العائمة التي يتم تنفيذها على الصعيد بين الأقليبي والإقليمي.

١٠- ومن الأمثلة على قيام الأكوا بادارة مشاريعها المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في أنشطة برامجها العادية القائمة مشروعها المعنى "بالتعاون العلمي والتكنولوجي فيما بين بلدان غربي آسيا". وتمويل المشروع حكومة هولندا، وهو مكمل للعنصر البرنامجي المعروف "١/٣ تشجيع التعاون شبه الأقليبي والأقليبي لتعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية والذي يدخل في برنامج الأكوا: العلم والتكنولوجيا". وتجرى حالياً دراسة أساليب تنفيذ هذا المشروع، وبالتالي، تم استكمال برنامج تقاضاً الطاقة بمشروع يتضمن جوانب للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ويحمل هذا المشروع، الذي يتم تنفيذه بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية، عنوان "منهجية الطاقة وتطبيقاتها".

وهو مكمل للعنصر البرنامجي المتبثق عن برنامج "قضايا الطاقة" والمعنون "٢ / ١ : التخطيط التكامل للطاقة في بلدان مختارة في منطقة الاوكوا". أما برنامج الطاقة الشمسية المدعوم بالمساعدة المقدمة من الحكومة الفرنسية فإنه يتالف من خمسة مشاريع، ويكمّل برامج عديدة تضطلع بها الاوكوا. وهذه المشاريع هي : (أ) انشاء مركز للارشاد والتدريب على استخدام أجهزة الطاقة الشمسية البسيطة في المجتمعات النائية؛ (ب) تصميمات معمارية بديلة للمرافق المجتمعية في المناطق الريفية؛ (ج) اعداد قوائم بالمعلومات المتعلقة بآبار المياه عن طريق الحاسب الالكتروني؛ (د) ادارة الطاقة؛ (هـ) تكنولوجيا الطوب (النسيم). وتجري ايضا محادثات مع حكومتي جمهورية المانيا الاتحادية والمهند حول امكانيات القيام بنشاطات مشتركة تضم مكونات للتعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. (راجع الفقرة ١٣ أدناه).

١١ - وتتجدر الاشارة الى مشروع آخر بعنوان "دليل مراكز البحوث والدراسات والمؤسسات والوكالات المتخصصة والمعاهد الفنية والمقررات الجامعية وبرامج التدريب في دول المنطقة في الدجنة الاقتصادية لغربي آسيا (اكوا)" . وقد تم تنفيذ هذا المشروع بمساعدة مالية من حكومة هولندا ، وقد صدر هذا الدليل باللغة الانكليزية وتم توزيعه على نطاق واسع أما طبعته العربية فهي قيد الاعداد . ولما كان تحديد الخبرات والدراسة الفنية الملازمة هي من المشاكل الهامة التي تواجه بلدان المنطقة في مسيرتها التنموية ، فإن اصدار هذا الدليل سوف يساعد بلدان الاكوا خاصة والبلدان النامية عامة في العثور على الخبرات والمهارات التي تحتاج اليها وفي تقاسمها فيما بينها بطريقة ملائمة تراعي فيها الكفاءة والتکاليف.

جيم - أنشطة تبادل المعلومات

١٢ - من الجوانب الهامة للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية حرية تدفق المعلومات المتعلقة بالنشاطات الانسانية في المنطقة. ومن الضروري توفير معلومات متكاملة كأساس لا جراً، تحليل موضوعي لمشاكل التنمية وللخبراء والمعارف المطلوبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة. وتتجدر الاشارة، في هذا الصدد، الى الاقتراح الذي قدمته الامانة التنفيذية في ١٥ ايار / مايو ١٩٨٢ الى لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصة بالخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ حول الحاجة الى وضع نظام شامل للمعلومات من أجل التنسيق بين النشاطات الانسانية في منطقة الاكوا بما في ذلك أنشطة التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية. وجاء في التقرير المعروض على تلك اللجنة أن العلاقات المشابكة فيما بين مختلف الهيئات الاقتصادية والاقليمية والتفاعل بينها وبين الهيئات المنشأة حدّيّاً، يدعوا الى التخطيط الملائم لوضع نظام اقليمي للمعلومات . ومتابعة لهذا الاقتراح ونظراً لأهمية (E/ECWA/CMTP. W.P2/Add. 1/Rev. 1)

ال الموضوع، تم ادراج موضوع نظم المعلومات تحت البند ٩ من جدول الاعمال المؤقت للجنة الدائمة للبرنامج . وبالاضافة الى ذلك ، جرى في الاجتماع الذي عقد مؤخرا بين الأمين التنفيذي للأكوا والمدير العام للصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، مناقشة مجالات عديدة للتعاون المتبادل كان من بينها المعلوماتية والتوصيق . ويرد تقرير عن التفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع تحت البند ٦ من جدول الاعمال المؤقت للجنة الدائمة للبرنامج (متابعة قرار اللجنة الدائمة للبرنامج (٢-١) : التعاون مع المنظمات القليمية) .

١٣- وقد شمل العديد من نشاطات الاكوا في عام ١٩٨٣ سائل تتعلق بالمعلومات . فعلى سبيل المثال ، مكتتب البيانات ، التي جمعتها الأمانة التنفيذية من واقع ملفاتها ومن المصادر الأخرى في بلدان الاكوا ، من صياغة مبادئ توجيهية بشأن تخطيط المياه ، وتقرير السياسة العامة ووضع الاستراتيجيات البديلة في مجال تنمية المياه والتشريعات المتعلقة بالمياه وكذلك بشأن الاطار المؤسسي لنشاطات تنمية المياه . وفي عملية مماثلة ، تم تجميع معلومات من مصادر مختلفة في بلدان الاكوا عن آخر ما تم التوصل اليه من وسائل لمعالجة المياه العادمة لاعادة استعمالها في منطقة الاكوا . واستنادا الى هذه المعلومات تم اجراء تحليل اقتصادي لتقدير التكلفة الحالية لمعالجة المياه العادمة والتكليف النسبة لا ساليب المعالجة المختلفة والاحتياجات من وحدات الطاقة . وعلاوة على ذلك ، وعلى أساس البيانات التي جمعت عن التغيرات الديموغرافية ، تم بناء المؤشرات الاقتصادية - الاجتماعية لبلدان الاكوا وتحديثها ، كما تم الانتهاء من الجزء الاول من الاستطارات السكانية التي تقتصر على بلدان مجلس التعاون الخليجي . وتتوفر هذه الاستطارات والخلاصات القطرية عن السكان ، التي تم اعدادها لعدد من البلدان الاعضاء ، المواد اللازمة للقيام بنشاطات اجتماعية في المنطقة بأسلوب تعاوني وبما يحقق المنفعة المتبادلة لبلدان الاكوا .

١٤- التنسيق في مجال الدعم المالي لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

ان احدى الصعوبات الرئيسية التي تواجه ادماج أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في البرامج الجارية التي تتضطلع بها البلدان النامية هو ضآلة المعلومات عن توافر الاموال اللازمة لتنفيذ المشاريع المأمول نجاحها . وعلى الرغم من احتضان البلدان النامية لفكرة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، الا ان القيود المالية عاقت الجهود التي تبذلها تلك البلدان لتنفيذ التعاون التقني فيما بينها . وتمثل القضية الرئيسية في كيفية تحقيق الانتفاع الاكفاء بالموارد المحلية والخارجية في ظل هذه القيود وطريقة تحسين تعبيئة هذه الموارد . وتعتقد الأمانة التنفيذية للأكوا ان الحل يمكن في التنسيق الفعال وتحسين قنوات الاتصال بشأن توافر مثل هذه الموارد . وبينما عليه ، قالت الأمانة التنفيذية بجهود كبيرة لتحسين دورها التنسيقي في مجال نشاطات الدعم المالي . ويرد عرض للنشاط العام للأكوا في هذا المجال تحت البند ١ من جدول الاعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة للجنة (E/ECWA/XI/10) .

١٥ - في مجال الدعم المالي لنشاطات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، قدمت البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو مساهمات في هذا الصدد، في حين كانت الاكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة تقوم بدور حفاز بصورة رئيسية. وحتى الآن، قدمت حكومتا فرنسا وهولندا تمهيدات مالية دعماً منها لأنشطة الاكوا في مجال التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية أو دعماً منها لنشاطات برنامجها العادي الذي يضم مكونات للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (انظر الفقرة وأعلاه). وقد قامت الأمانة التنفيذية، في محاولة منها للتيسير بين احتياجات أقل البلدان نمواً في منطقة الاكوا وبين الخبراء والاكاديميات المتوفرة في الهند، بالاتصال بالوحدة الخاصة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب الإقليمي للدول العربية في البرنامج ذاته لبحث إمكانية تقديمها للدعم المالي. ولا يزال الموضوع قيد المناقشة.

١٦- النشاطات المتعلقة بالمنشورات والمجتمعات والحلقات التدريبية والندوات

١٦- تسفر نشاطات البرنامج العادي للاكوا عن نوافذ مختلفة الأنواع، منها المنشورات والمجتمعات الإقليمية لأفرقة الخبراء والمشاورات الحكومية المشتركة والحلقات التدريبية وغيرها. وهذه النشاطات موجهة نحو تلبية احتياجات التنمية في منطقة الاكوا. وتتوفر المنشورات دراسات تحليلية للمشاكل الاجتماعية - الاقتصادية في المنطقة، وتقدم اجتماعات أفرقة الخبراء المشورة بشأن تحديد المجالات ذات الأولوية ومضمونها؛ وتعقد الحلقات الدراسية والحلقات التدريبية لأغراض تعليمية؛ وتعقد الندوات لأغراض تتعلق بالمعلومات وتبادل وتقاسم الخبرات حول المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية البالغة الأهمية في المنطقة؛ وتهتم المجتمعات التحضيرية الإقليمية المدخلات الازمة للمؤتمرات الدولية الرئيسية التي تعالج قضايا عالمية. ويرد أدناه عرض لنشاطات التي اضطلعت بها في هذه المجالات الأمانة التنفيذية.

١٧- في إطار الأنشطة البحثية، أصدرت اللجنة عدداً من المنشورات السنوية في مجالات الزراعة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والسكان، والاحصاء بالإضافة إلى دراسات عديدة أجرتها الشعبة الفنية بمقتضى برنامج عمل اللجنة. وهذه المنشورات والدراسات هي في معظمها ذات طبيعة إقليمية، وهي بهذه تساهم في تعزيز التكامل والتعاون الإقليمي فيما بين البلدان النامية. ويجرى مناقشة العزيز من التفاصيل عن هذه المنشورات والدراسات تحت البند ٦(أ) من جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة للجنة.

١٨ - وتنفيذًا لتعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية، نظمت اللجنة أو شاركت في تنظيم عدد من الاجتماعات الأقليمية والندوات والحلقات التدريبية والحلقات الدراسية خلال الفترة المستعرضة. وتجرى مناقشة أعمال المتابعة لأربعة من هذه الاجتماعات أو المؤتمرات تحت البند (١٨) من جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة للجنة. وتم مناقشة اجتماعات وحلقات تدريبية وندوات أخرى وما إلى ذلك من نشاطات تحت البند (٦) من جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة للجنة، وفيما يلي قائمة بالاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال فترة التقرير.

١٩ - اجتماع فريق الخبراء حول استعراض
تجارب مشاريع التنمية الريفية في
بلدان غربي آسيا.

٢٠ - ١٩٨٣ / أكتوبر / تشرين الأول ١٩٨٣ / سبتمبر - ٢١

بغداد

الشكل الاستراتيجية المترتبة على
استيراد التكنولوجيا في مجال
الاستثمارات الصناعية.

٢١ - ١٩٨٣ / أكتوبر / تشرين الأول ١٩٨٣ / سبتمبر - ٢٤

بغداد

اجتماع فريق الخبراء حول تصنيع
المولدات والتوربينات الكهربائية.

٢٢ - ١٩٨٣ / أكتوبر / تشرين الأول ١٩٨٣ / سبتمبر - ٥

بغداد

المشاورة الحكومية الأقليمية المشتركة
بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية
والزراعة واللجنة الاقتصادية لغربي
آسيا حول التنمية الريفية في منطقة
الشرق الأدنى كتابة للمؤتمر
العامي للإصلاح الزراعي والتنمية
الريفية.

٢٣ - ١٩٨٣ / أكتوبر / تشرين الأول ١٩٨٣ / سبتمبر - ٦

بغداد

الاجتماع التحضيري الأقليمي المخصص
للسنة الدولية للشباب في غرب آسيا.

٢٤ - ١٩٨٣ / أكتوبر / تشرين الأول ١٩٨٣ / سبتمبر - ١٣

بغداد

٢٥ - ١٩٨٣ / دسمبر / كانون الأول ١٩٨٣ / نояمبر - ٢

بغداد

الدورة التدريبية حول المهارات
القيادية والإدارية للعاملات في
الجمعيات النسائية.

- ٤-٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣
بغداد
ندوة الخبراء حول صورة المرأة
العربية في وسائل الاعلام وفنون
التعبير بين الواقع والطموح .
- ٥-٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣ ،
بغداد
اجتماع الخبراء حول احصاءات
توزيع الدخل في الاقطار العربية .
- ٦-١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣ ،
بغداد
الاجتماع التحضيري الاقليمي لغربي
آسيا لمؤتمر الأمم المتحدة السابع
لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين .
- ٧-١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣ ،
بغداد
اجتماع فريق الخبراء المعنى بالعوائق
التي تعرقل تخطيط الزراعة وتغلبة
العوارد لبرامج الأمن الغذائي
لبلدان اللجنة الاقتصادية لغربي
آسيا .
- ٨-٢٤ آذار / مارس ١٩٨٤
الكويت
اجتماع فريق الخبراء حول الالكترونيات
الصرفية والمعلوماتية في البلدان
العربية .
- ٩-٢٩ آذار / مارس ١٩٨٤ ،
عمان
المؤتمر الاقليمي للسكان في الوطن
العربي .

ثانياً - نشاطات الاكاديمية في مجال التعاون التقني والاقتصادي بين البلدان النامية على المستوى الاقليمي

١٩ - مثل التعاون بين البلدان النامية على المستوى الاقتصادي احدى القضايا الرئيسية في السنوات الأخيرة . وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد طلب في قراره رقم ١٢٤ / ١٩٨٢ التنفيذ بين للجان الاقتصادية أن يقدمو توصياتهم المشتركة لتحديد موضوع يتعلق بالتعاون الاقتصادي ويكون موضع اهتمام مشترك بين جميع الأقاليم ، ذلك ان اللجان الاقتصادية ، بحكم موقعها ونطاقها متعدد الاختصاصات ، في وضع يمكنها من استهلال وتنفيذ مشروعات وبرامج التعاون التقني والاقتصادي بين البلدان النامية ذات الطبيعة الاقتصادية . ولما كان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أحاط علمًا بذلك ويطلب الأمين العام بشأن قيام اللجان الاقتصادية ٧٠/١٩٨٣/E بتعزيز برامج التعاون الاقتصادي والتقني الاقتصادي بين البلدان النامية فإنه في قراره رقم ٦٦ / ١٩٨٣ :

يدعو أيضاً أئمَّة التنفيذ بين للجان الاقليمية، في ضوء مسؤولية هذه اللجان في ممارسة القيادة الجماعية على المستوى الاقليمي، على النحو الذي حددهته الجمعية العامة في القرار ١٩٢/٣٢، الى اجراء مشاورات دورية بين لجانهم المختلفة ومؤسسات الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الناشطة على الصعيدين الاقليميين والقاليبيين، بهدف ضمان التنسيق الفعال للمشاريع والبرامج التي تنفذ تحت رعاية الهيئات المختصة بغية تعزيز التعاون بين البلدان النامية على الاصعدة دون الاقليمية والاقليمية والقاليبية. ويتعين أن تعقد هذه المشاورات الدورية أئمَّةً اجتماعات المقرر عقدها بالفعل في منظومة الامم المتحدة.

٢- تنفيذ القرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٦٦/١٩٨٣ سعت الأمانة التنفيذية الى مد نشاطاتها في مجال التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية الى خارج منطقة الاكوا . والأمانة التنفيذية بصدر وضع صيغة وسبل التعاون مع جامعة الدول العربية في منطقة اللجنة الاقتصادية لافريقيا . وتزد تفاصيل هذا التعاون في تقرير الأمانة التنفيذية E/ECWA/XI/CP/4 تحت البند ٦ من جدول أعمال اللجنة الدائمة للبرنامـج . أما في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ فقد شاركت الأمانة التنفيذية للاكوا في المشاورات الحكومية الإقليمية لوضع وتنفيذ برامج للتعاون التقني في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ (بكين ، الصين) . وقد انعقد الاجتماع باشراف اللجنة

الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ويدعم من برنامج الام المتحدة وكانت الصين هي البلد المضيف.

١- وفي هذا الخصوص دعت الفقرة الخامسة من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٦٩/١٩٨٣ الاكوا " الى اتخاذ اجراءات مناسبة للتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لارخال منطقة غربي آسيا في برنامج عمل العقد". وكتابعة لتنفيذ هذا القرار عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ اجتماعاً حكومياً خاصاً في بانكوك (تايلند) بين ١٠ و ١٣ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٣ شارك فيه ممثل عن الاكوا . ونتائج الاجتماع وكذلك الاستراتيجيات التي ينبغي للاكوا اتباعها لتنفيذ الفقرة الخامسة من القرار المذكور موجزة في تقرير مقدم تحت البند ٦ من جدول أعمال اللجنة الدائمة (تابعة قرار الاكوا ١٢٠ (١٠-١٢)) .

٢- تشمل فرص النشاطات المشتركة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في مجال التعاون الاقتصادي والتقني ما يلي : (أ) عقد اجتماع أقاليمي حول المعرف عبر الوطنية؛ (ب) جولة دراسية حول غاز الميثان المسال وغاز البترول المسال /الميثanol (تسويق ونقل الغاز والمنتجات الفازية في منطقتي الاكوا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تضم الصناعات القائمة على الغاز وستخدمي النقل)؛ (ج) سياسة الهجرة الدولية في آسيا والمحيط الهادئ (يمكن التوسيع في هذا المشروع، الذي وضعته اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ، بحيث يراعي مصالح الاكوا)؛ (د) تبادل المعلومات. وتتواصل المناقشات مع حكومة الهند وبرنامج الام المتحدة الانمائي وشطري اليمن بشأن مجالات خاصة للتعاون التقني بين البلدان النامية ولتحري المعاومة بين احتجاجات شطري اليمن وقدرات الهند في هذا الصدد (انظر الفقرة ٤ (أعلاه)).

٣- قامت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وبالتعاون مع المؤسسة الانمائية للتنمية الدولية بتنظيم اجتماع أقاليمي للتعاون الاقتصادي والتقني . ويتوقع ان تحضر الاجتماع الذي تقرر انعقاده بمدنسا في تموز / يوليو ١٩٨٤ كل الدجان القليمية . على أن هذا الاجتماع الذي اطلق عليه " مادة مستديرة حول وضع سياسات اجتماعية في مجال التعاون الاقتصادي والتقني القليمي والاقليمي بين البلدان والمناطق النامية " سيناقش مدنديا الموضوعات التالية : (أ) أمثلة على نجاح التعاون الأفقي القليمي والأقليمي والدور الذي ينبغي ان تلعبه أمانات منظمات الام المتحدة وأمانات المنظمات الاخرى لتطوير وزيادة تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني بين بلدان الق testimonia واحد وما بين الأقاليم في ضوء الوضع الاقتصادي الدولي الحالي ؛ (ب) مقتراحات عملية لتكثيف هذا النوع من التعاون الأفقي والتغلب على المعوقات والعقبات التي تعيق منظمات الام المتحدة والمنظمات الاخرى في ساعيها لتطوير التعاون الاقتصادي

والتقني بين البلدان النامية ؛ (ج) المساعي الأخرى التي تقوم بها أمانات هذه المنظمات للعمل على اتخاذ الإجراءات الملائمة كيما تتمكن الحكومات والمؤسسات في البلدان النامية من تنفيذ التوصيات المعتمدة من المحافل الدولية بشأن موضوع التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية .

٤- ان اعلان ١٩٦٣ المشترك بين البلدان النامية، المطبق بقرار الجمعية العامة رقم ١٨٩٢ (١٨-٥) كان استهلاكاً لعمليّة اتخاذ موقف موحد في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد الاول) . ويع اختتام المؤتمر في ١٥ حزيران / يونيو ١٩٦٤ ولدت مجموعة الـ ٢٢ . وبسبب المشكلات الاقتصادية العالمية التي أثرت بشدة على البلدان النامية في السنوات الأخيرة، اخذت مجموعة الـ ٢٢ تزيد من تنسيق نشاطاتها مع مختلف منظمات الأمم المتحدة بما في ذلك اللجان الاقتصادية. وفيما يتعلق بالتنسيق بين نشاطات الاوكا في مجال التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية والنشاطات الخاصة بمجموعة الـ ٢٢ فقد بدأت عملية المفاوضات ، وتم تبادل المعلومات ذات الصلة حول نشاطاتها في مجال التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية. وطبقاً لاتفاقية تم التوصل إليها بين الاوكا ومجموعة الـ ٢٢ فقد تقرر ان تقوم الاوكا بترجمة نشرة مجموعة الـ ٢٢ إلى اللغة العربية . وتعكس النشرة القضايا الرئيسية المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية على المستويين الاقتصادي والدولي ؛ وتقوم المجموعة بتوزيعها على نطاق واسع . وقد قامت الاوكا حتى الآن بترجمة الاعداد المقدمة من هذه النشرة حتى العدد الخامس عشر منها ، باستثناء الاعداد الاربعة الأولى .

المرفق

قرارات الاكوا المتعلقة بنشاطات التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

(٩) التعاون مع المؤسسات الاقتصادية

تحث الأمين التنفيذي على مواصلة الجهد الذي يقوم ببذلها لتوسيع التنسيق والتعاون مع المؤسسات الاقتصادية ولتكثيف هذه الجهد بحيث تشتمل المؤسسات الاقتصادية الأخرى التي لم يتم التنسيق والتعاون معها بعد.

(١٠) التعاون مع المؤسسات الاقتصادية

تدعو الأمانة التنفيذية للجنة إلى تحديد أشكال وأسس التعاون المقترن مع المؤسسات الاقتصادية ووضع ترتيبات التنسيق والتعاون معها وذلك بالتشاور مع هذه المؤسسات، وأن تقوم الأمانة التنفيذية بإبلاغ اللجنة في اجتماعها القادم بما يتم اتخاذها من خطوات حول ذلك وتدعو الأمانة التنفيذية للجنة إلى وضع ترتيبات التنسيق والتعاون مع المؤسسات الاقتصادية على شكل اتفاقيات عند ما تطلب هذه المؤسسات ذلك.

(١١) التعاون الاقتصادي في ميدان إنماء الموارد المالية

إذ تدرك الحاجة للتعاون والتنسيق في ميدان إنماء الموارد المالية وادارتها، تطلب من الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لغرب آسيا تحديد الدول الراغبة منها في إنشاء مجلس الموارد المالية وعقد أول اجتماع لها في أقرب وقت ممكن. وتدعو الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغرب آسيا للقيام بأعمال سكرتارية المجلس، على نفقة الدول الأعضاء، كما تطلب من الأمين التنفيذي أن يرفع تقريرا إلى الدورة الخامسة للجنة عن ما يتم تنفيذه.

(١٢) التعاون فيما بين البلدان النامية

ترجو الأمين التنفيذي أن يضاعف جهوده في مجال تعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية على الصعيدين الاقتصادي والأقليبي وتحث الدول الأعضاء على المشاركة الفعالة في الاجتماع الاقتصادي بشأن التعاون التقني بين البلدان النامية في عام ١٩٢٢ وكذلك في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المنعقد بالتعاون التقني بين البلدان النامية لعام ١٩٢٨. وتحث أيضاً الدول الأعضاء على إنشاء أو تدعيم أجهزة تنسيق بغية اعطاء قوة دفع جديدة لأنشطتها الرامية إلى تعزيز التعاون التقني بين البلدان النامية.

٤-٤) التعاون والتنسيق الاقليمي

اذ تشير الى التقرير الذى يحمل عنوان "دور اللجان الاقليمية في تشجيع التعاون بين البلدان النامية" تطلب من الأمين التنفيذى دراسة تنظيم علاقات اللجنة مع المنظمات العربية والاقليمية ووضع استراتيجية وخطة عمل واقتراح الصيغ المطلبة للتنسيق والتعاون الفعال بين اللجنة وبين المنظمات والهيئات والصناديق العربية والاقليمية في مجال نشاطاتها المشتركة، وتطلب من الأمين التنفيذى ايفا دراسة التنسيق والتعاون مع منظمات الام المتحدة الاخرى وان يرفع تقريرا مفصلا عن تنفيذ هذا القرار الى اللجنة في دورتها القادمة.

٤-٥) التعاون والتنسيق الاقليمي

ترجو من الأمين التنفيذى ، بالتشاور مع حكومات دول المنطقة ، أن يقوم بوضع ترتيبات محددة من أجل التعاون والتنسيق . وتحت الدول الاعضاء على اتخاذ التدابير المناسبة في المنظمات الاقليمية وال العربية والدولية التي من شأنها ان تؤدى الى اشتراكها النشط في وضع الترتيبات المحددة المذكورة . وتحت كذلك الدول الاعضاء على الاسهام في الموارد الازمة وذلك بواسطة حساب المساهمات المالية للنشاطات الاقليمية التابع لللجنة.

٤-٦) التعاون بين البلدان النامية

تحت البلدان الاعضاء في اللجنة على الاشتراك الفعال في كل اشكال التعاون فيما بينها مع التأكيد على البحث التعاوني فيما بين المؤسسات الوطنية والتعاون في مجالات التدريب والافادة من خدمات الخبراء والخدمات الاستشارية والحصول على التجهيزات وانشاء وتشغيل جهاز اقليمي للمعلومات . وتدعو الأمين التنفيذى الى ان يعمد بالتعاون مع برنامج الام المتحدة الانساني ، ومؤسسة الام المتحدة للتجارة والتنمية والمؤسسات الاخرى في منظومة الام المتحدة ، الى دعم التعاون الاقتصادي والتكنى بين البلدان النامية في المنطقة ، بما في ذلك صياغة شاريع مشتركة بين البلدان وتوفير الموارد المالية من أجل تسهيل مشاركة أقل البلدان نموا وتوسيع نطاق تقديم الزمالات الدراسية وبرامج التدريب وما الى ذلك . وتطلب من الأمين العام للامم المتحدة اتخاذ خطوات عاجلة لتوفير موارد كافية وأشكالا أخرى من الدعم من أجل تمكن الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغرب آسيا من القيام بهذه النشاطات والمساعدة في تحقيق الأهداف المشار إليها في هذا القرار .

٨٣) انشاء المجلس الاقليمي للموارد المالية

تقرر انشاء المجلس الاقليمي للموارد المالية وأن تكون السهام الرئيسية لهذا المجلس، حصراً، هي تنسيق أنشطة الهيئات القائمة في المنطقة في مجال المياه والقيام بأنشطة تكمل أعمال هذه المنظمات، وأن تجرى أعمال التنسيق عن طريق جميع المعلومات عن نشاطات المنظمات العاملة في المنطقة؛ وان يجتمع المجلس مرة كل سنة وقبل أربعة أشهر من موعد انعقاد الدورة العادية للجنة. وترجو الأمين التنفيذي : تقديم الآثار المالية المتربعة على هذا القرار وتحري امكانية تمويل المجلس وتقدم تقرير الى اللجنة في دورتها الثامنة بحدود المجلس.

٨٤) السنة الدولية للمعاقين

ترجو الدول الاعضاء الاسهام في الندوة العالمية المقرر عقدها في تموز/يوليو ١٩٨١ حول التعاون التقني بين البلدان النامية والمساعدة الفنية للمعاقين ، وخاصة فيما يتعلق بتطبيق العلم والتكنولوجيا لانتاج الأجهزة الطبية والتعلمية والتأهيلية على نطاق كبير باستخدام الموارد والخبرات المحلية.

٩٢) تطوير نظام متكامل للنقل

تدعو الدول الاعضاء الى أن توالي التوصيات الصادرة عن الاجتماع المشترك بين الحكومات لتطوير نظام نقل متكامل لغربي آسيا ما تستحقه من اهتمام في اطار خططها الرامية الى تطوير قطاع النقل والاتصالات. وتطلب الى الأمين التنفيذي مواصلة جهوده لتعزيز التعاون بين البلدان النامية في سيدان النقل على الصعيد الاقليمي .

٩٢) تعاون اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مع المنظمات العربية والإقليمية المتخصصة لتنسيق المشروعات المشتركة لديها

توصي الأمانة التنفيذية للجنة بضرورة التشاور السبق مع المنظمات العربية والإقليمية المتخصصة بشأن اعداد مقترنات الدراسات والأعمال في برامج عملها القصيرة المدى والمتوسطة المدى . كما توصي الأمانة التنفيذية بالتعاون مع هذه المنظمات في القيام بالدراسات والأعمال ذات الطبيعة المشتركة وتطلب من الأمين التنفيذي اتخاذ ما يلزم من اجراءات ل لتحقيق ما جاء في التوصيات الواردة في هذا القرار؛ وتناشد المنظمات العربية والإقليمية المتخصصة التعاون مع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا؛ وتطلب من الأمين التنفيذي تقديم تقرير سنوي حول الخطوات العملية التي تم اتخاذها في هذا الشأن .

٤٠٤ (٨-٩) برنامج اقليمي لتقديم المساعدة الفنية الى البلدان الاعضاء في مجال التمويل الانساني

توصي حكومات البلدان الاعضاء بأن تكثف جهودها من أجل تعزيز قدرات التدريب والخدمات الاستشارية لمؤسساتها الوطنية في مختلف جوانب التمويل الانساني؛ وتحتاج إلى الأمين التنفيذي متابعة التوصيات المتضمنة في التقرير المشار إليه حول احتياجات البلدان الاعضاء إلى المساعدة الفنية في حقل الادارة المالية واعداد دراسة حول امكانية توفير خدمة اقليمية لتلبية احتياجات البلدان الاعضاء إلى التدريب والمشورة في حقل التمويل الانساني وللتتأكد من أن هذه الخدمة الاقليمية تكل الجهد الوطني وتعمل بالتنسيق الكامل مع المؤسسات الاقليمية العربية المختصة.

٤٠٥ (٨-٩) تحديد وتعزيز مهام الاكوا في إطار اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة

تحتاج إلى الأمين التنفيذي القيام، ضمن أمور أخرى، بمتابعة مشاوراته مع رؤساء منظمات الأمم المتحدة التي تتطلع ببرامج اقليمية بهدف بحث امكانية وضع ترتيبات ملائمة على صعيد مشترك بين الوكالات.

٤١٣ (٩-١٠) الأمن الغذائي الاقليمي

تحت حكومات المنطقة والمنظمات الدولية والمنظمات الانسانية الاقليمية على تقديم الدعم الفني اللازم والمساعدات الغذائية الضرورية لمشاريع الأمن الغذائي الاقليمية في المنطقة وبخاصة في أقل بلدان المنطقة نموا؛ وتدعى الأمين التنفيذي إلى دعم نشاطات الاكوا في مجال الأمن الغذائي في برامج عطتها في المستقبل بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية.